مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: صراع الهوية في بلدان الخليج العربي
اسم الكاتب: أ.م.د. احمد محمد علي العوادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7331
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

صراع الهوية في بلدان الخليج العربي

Identity conflict in the Arab Gulf countries

الاستاذ المساعد الدكتور احمد محمد علي العوادي

Assistant Professor **Ahmed Mohammed Ali Jaber Al-Awady**

استاذ مساعد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

Hrst81@gmail.com

الملخص:

تعاني بلدان الخليج العربي من عدم استقرار الهوية فيها مما انعكس بشكل مباشر على استقرار المجتمعات فيها، فالنقل الاقتصادية التي سببها اكتشاف النفط نقل بلدان الخليج الى مرحلة جديدة تختلف عن الحياة التي كانت سابقة وانتقلت المجتمعات الى الاستقرار والمدنية، فضلا عن الهجرات من مختلف الجنسيات التي شهدتها بلدان الخليج ادى الى دخول ثقافات متنوعة على هذه المجتمعات مما اثر على القيم المجتمعية فيها.

الكلمات المفتاحية: صراع- الهوية – بلدان- الخليج – العربي

Abstract:

The Arab Gulf countries suffer from identity instability, which was directly reflected in the stability of the societies in them. The economic shift caused by the discovery of oil moved the Gulf

countries to a new stage different from the previous life, and societies moved to stability and civility, in addition to the migrations of various nationalities that they witnessed. The Gulf countries led to the entry of various cultures into these societies, which affected the societal values in them.

key words: Conflict – Identity – Countries – Gulf – Arab

مقدمة:

تعد قضية الهوية من المسائل التي لاتزال تثير جدل كبير في منطقة الخليج نتيجة التحولات السريعة في بنية المجتمعات بسبب ما تحقق من قفزة كبيرة بسبب الثروة النفطية، وهذا التحول السريع اسهم بتطور سريع من ناحية البنية التحتية وتنامي المستوى الاقتصادي وارتفاع معيشة المواطنين الخليجيين كذلك من الناحية الاجتماعية وتحول القرى الخليجية الى مدن متطورة والتحول الى اغلبية حضرية بعد ان كانت نسبة كبيرة منهم من البدو الرحل، لكن بالرغم من هذه النتائج التي تم تحقيقها الا ان هذه المجتمعات عانت من تحديات بدت مصدر قلق ولها تأثيرات على هذه المجتمعات لاسيما ما يتعلق بالمواطنة وتحول الخليجيين الى اقلية في وسط محيط متنوع لغويا ودينيا واجتماعيا مع زيادة كبيرة من المقيمين ولهذا التنوع اثره السلبي على الهوية الخليجية مع والتخوف من تصاعد المطالبات بان يكون لهم دور في هذه البلدان وتوطينهم الى جانب ما يتعلق بأزمة التجنيس واثارها الاجتماعية والسياسية لاسيما التغييرات الديمغرافية والتي لها اثار خطيرة، الى جانب جود عدة قضايا خطيرة لاسيما التطرف التي بدا يسري في هذه المجتمعات وهوية المجتمعات هل هي مدنية ام ريفية

كل ذلك انعكس على استقرار هذه المجتمعات، الى جانب عدم وجود تعدديه حزبية وفكرية وتداول للسلطة في هذه البلدان .

إشكالية البحث: تعاني البلدان الخليجية من ازمة تتعلق بالهوية المجتمعية لهذه البلدان والتي لها انعكاس سياسي يؤثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي مما يشكل خطرا على هوية ومستقبل بلدان الخليج .

فرضية البحث: تستند فرضية البحث ان البلدان الخليجية لم تستطع وضع معالجات واقعية عن التحديات التي تعانيها هذه المجتمعات والتي اثرت على هوية المجتمعات في هذه البلدان مما يؤثر على عملية الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه البلدان .

منهجية الدراسة: تناول البحث عدة مناهج كالمنهج التاريخي ولمنهج المقارن والمنهج التحليلي .

هيكلية الدراسة: تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين يتناول المبحث الاول الطبيعة البنيوية لمجتمع ، اما المبحث الثاني فنتناول فيه التحديات التي تعاني منها الهوية في الخليج.

المبحث الاول: الطبيعة البنيوية لمجتمع في الخليج العربي

شهدت بلدان الخليج مرحلة جديدة من التطور والنمو لاسيما مع بداية القرن المنصرم مع تنامي عائدات النفط والتي ساهمت بشكل كبير في التحول بالمظاهر والعلاقات الاجتماعية مع تطور التعليم واتساعه والدخول في نهضة فكرية مهمة، وقد أسهمت هجرات داخلية من خارج المدن ومن مناطق مختلفة من مناطق الخليج الى جانب هجرات خارجية من عدد من الدول العربية و وغير العربية التي كان لها تأثيرين اولهما

التأثير بشكل إيجابي في عملية التحديث والتطور الذي تشهدها هذه البلدان من خلال ما يملكه المهاجرون من خبرات لاسيما الهجرة الخارجي للعمل والذي عزز من تطور هذه البلدان، وثانيهما هو التأثير السلبي لهذه الهجرات والتي اثرت بشكل كبير على بناء هوية جامعة في المجتمعات الخليجية لاسيما مع تعدد الثقافات ودخول ثقافات وافده تختلف عن الهوية الخليجية، لذلك نجد ان بلدان الخليج شهدت وعلى مراحل تاريخية متعددة عدة هجرات كان بها تأثير على الهوية المجتمعية وهي : [١]

المرحلة الاولى: هجرة داخلية شملت مجتمعات الخليج العربي من اجل تحويل مجتمعات الخليج من التنقل والبداوة الى الاستقرار والمدنية وهي سياسة أتبعها الملك عبد العزيز ال سعود في سعيه لنقل القبائل العربية من البداوة و التنقل المستمر الى الاستقرار وتشكيل مراكز حضرية محددة ومعروفة والقدرة على السيطرة على هذه القبائل من ناحية والقضاء على الفتن والصراعات القبلية والغزوات التي كانت تمتاز بها المنطقة.

المرحلة الثانية: برزت هذه المرحلة بعد ظهور النفط في الخليج من بداية الأربعينيات حتى الخمسينيات وانتقال عدد كبير من العمال والموظفين الى الخليج، وكان لهذا الانتقال اثره على القيم والعادات الاجتماعية إذ نقل معهم العاملين في الخليج عدة ثقافات وعقائد فكرية متنوعة، وكان لهذا الانتقال من الإفادة من هذا المزيج المتنوع في عملية التحديث وتطوير البنية التحتية لهذه البلدان الى جانب البعد الاجتماعي من امتزاج هذه الثقافات ، وكان في مقدمة البلدان المصدرين للعمالة الوافدة هي الهند وايران.

المرحلة الثالثة: وابتدأت هذه الحقبة من الخمسينيات حتى السبعينيات أي الى العام ١٩٧٣وأستطاعت فيها البلدان الخليجية تنظيم وضع سياسة شاملة على صعيد البعثات وأنشاء المدارس والمستشفيات والطرق، وازدادت الهجرة من البلدان العربية لاسيما من (مصر و فلسطين والسودان والأردن) والتي بدأت تتفوق على الهجرة الأجنبية، وادت تلك الزيادة الى تنامي الشعور القومي في البلدان الخليجية من خلال ما حملة الوافدون من أيديولوجيا قومية كانت سائدة في تلك المدة.

المرحلة الرابعة: وتعد هذه المرحلة هي ازدياد الازدهار الاقتصادي في هذه البلدان لاسيما بعد زيادة أسعار النفط في السوق العالمية، ونتيجة لقلة أعداد السكان في دول الخليج والحاجة الى اليد العاملة في عملية التحديث والتطوير عمدت هذه البلدان على استقطاب أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، لاسيما بعد الهجرة الداخلية الكبيرة من المناطق الريفية الى المدن ودخولهم للعمل ضمن القطاع الحكومي والذي أدى الى نقص كبير في اليد العالمة في مجال الزراعة والحرف الصغيرة.[٢]

إذ سعت الأنظمة في الخليج لمعالجة العلاقة غير المتكافئة بين السلطة السياسية من جهة والمجتمع من جهة أخرى، فعملية التحديث في الجانب الاقتصادي ونمو دخل الفرد لم يعد كافياً يلبي متطلبات المواطن الخليجي بعد تطور الوعي المعرفي والسياسي، وتنامي الدعوات بالمشاركة في عملية صنع القرار نتيجة تفرد العائلات الحاكمة بالسلطة ضمن معادلة تقوم على طاعة المواطنين والولاء مقابل امتيازات حصرية للمواطن الخليجي تعزز دخله ورفاهيته وتجعله يعيش في مستوى معيشي مرتفع، لذلك تحاول هذه البلدان إدخال إصلاحات تعزز الحياة الديمقراطية داخل هذه المجتمعات ولو بصورة جزئية.[٣]

إذ وضعت خططاً مدروسة لمواجهة التحديات الداخلية لاسيما على المستوى الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي ووضع استراتيجيات مدروسة لتوزيع الثروة والتخلص من البطالة لاسيما بين الشباب، كذلك إعطاء دور النساء ورفع القيود المفروضة نتيجة القيم الاجتماعية والقبلية السائدة التي لا تعطيها حقوقها لاسيما ما تمثله من ثقل ديموغرافي كبير يصل الى نصف عدد السكان، نتيجة طبيعة المجتمع الخليجي ذو الطبيعة القبلية، لذلك سعت هذه البلدان الى وضع عدة معالجات مثل دعم مشاركة المرأة في سوق العمل ومعالجة حالات ارتفاع معدلات الطلاق، كذلك أطلاق الحريات الفردية ومحاولة تقييد دور المؤسسة الدينية الكبير.[٤]

إن وجود أنظمة سياسة عائلية وقبلية ودينية يسيطر عليها أفراد ترفض أي عملية إصلاحية لاسيما على المستوى السياسي والاجتماعي، أدى ذلك الى صراع بين الإصلاحيين من جهة والمحافظين المتشددين من جهة أخرى، مما جعل هناك تخوفات من الانشقاقات السياسية و الدينية الفكرية ما بين من يدعم عملية الإصلاح وتيار متشدد يرى في هذه العملية لاسيما السلفيين الذين يرون عنها تشويها للهوية الإسلامية التي تصبغ مجتمعاتها.[٥]

لكن بالرغم من التحولات الذي شهدته هذه البلدان لاسيما على الصعيد التعليمي والتكنلوجي الا ان دور القبيلة لازال مؤثرا لاسيما في النظم السياسية الملكية وتبادل المنافع بين القبيلة والدولة على عكس النظام الجمهوري، لما تمثله من مكانة على الصعيد الاجتماعي والسياسي وتعطيه اولوية على غيره لاسيما في التوظيف في الجيش والشرطة ومؤسسات الدولة المختلفة، مما خلق شعور عدم الرضا لدى الافراد غير المنسبين الى قبيلة محددة واثر على وحدة المجتمع وجاء ذلك بسبب هذه المجتمعات

لازالت ف حالة انتقال بين مجتمع البداوة الى المجتمع الحضري وما ترافق ذلك من مشكلات اجتماعية ونفسية بسبب اختلاف معايير السلوك والقيم ومتطلبات الحياة الاخرى.[٦]

فعملية التطور السريع الذي شهدته بلدان الخليج على المستوى الاقتصادي وتحول شهدته هذه البلدان باتسامها بنزعة حضرية من خلال المدن المتطورة وبناء المؤسسات التعليمية الحديثة، الا ان مرحلة انتقال المجتمع والقفزة الحاصلة نتيجة الايرادات النفطية الكبيرة رافقها عدة قضايا تثير الجدل في هذه المجتمعات وفي مقدمتها القبيلة ودورها المؤثر في تأسيس هذه البلدان وكذلك صنع القرار والتي لازالت حاضرة في البنية المجتمعية السياسية، وبالرغم من المحاولات التي حاولت ان تتجاوز وتقلص هذه الدور الا ان هذه المحاولات لم تستطع النجاح وتحقق نتائج ايجابية بصورة كاملة، لذلك حاولت السلطة ان تعمل معادله تقوم الموازنة بين تفعيل دور الدولة واجهزتها وما تمثله القبيلة من رمزية وقوة في هذه المجتمعات، إذ نجد ان تأسيس معظم بلدان الخليج جاءت على اساس تحالف قبلي مثل قطر والامارات العربية المتحدة كذلك قبلي– ديني بين القبائل والمذهب الوهابي الذي ادى الى قيام المملكة العربية السعودية بسبب ما تؤديه من دور مؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في المجتمع والدولة بسبب القيم والتقاليد والاعراف، وما تساهم فيه من التكافل الاجتماعي والاصلاح المجتمعي والتنشئة الاجتماعية بما يعزز القيم العامة في المجتمع وهذا ما تمثله من دور ايجابي الا ان الدور السلبي في المجتمع والمتمثل بظاهرة العصبية التي لازالت اثارها باقية. [٧]

الا ان التحول الذي شهده العالم من الناحية السياسية والاقتصادية والتكنلوجية كان له تأثير كبير على صعيد المجمعات ومنها الخليجية فمن الناحية السياسية افرزت نهاية

الحرب الباردة وتحول النظام العالمي من القطبية الثنائية بوجود قطبين ممثلا بالمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي ممثلا بالاتحاد السوفيتي (سابقا) الى وجود قطب واحد يتمثل بالولايات المتحدة وبداية نظام القطبية الاحادية وجعل بلدان الخليج جزء من المعسكر الغربي ومحاولة حماية بلدانها من تغلغل الافكار الشيوعية وحماية انظمتها ومحاولة انغلاق مجتمعاتها، اما من الناحية الاقتصادية فان انهيار النظام الشيوعي والاسس التي تبنته الى انتقال النظام العالمي النظام الرأسمالي، الى جانب الثورة التكنلوجية التي شهدها العالم جعل السياسات التي تطبقها بعض الدول القائمة على الانغلاق عن العالم الخارجي غير مجدية في ظل سرعة انتقال المعلومة والافكار والذي انعكس بشكل كبير على مسألة الهوية والسيادة، وبدأت معظم بلدان العالم وضع سياسات تعالج هذه التحديات وانعكاسها على مجتمعاتها لاسيما ان لهذه المتغيرات وعدم وضع معالجات له اثار كبيرة ادت الى انهيار وانقسام الدول والحروب الاهلية وصراعات مجتمعية قائمة على الهويات الفرعية كما حصل في البلدان العربية في مرحلة ما سمي بثورات الربيع العربي، وهذا ما اكدة صامويل هنتنكتون من ان حروب المستقبل ستدار بين الحضارات والهويات ولن تدار بين الدول القومية وستخوض الحضارات حربا ضروس للدفاع عن هوياتها من الهيمنة العالمية.[٨]

كما ادت التغييرات التي شهدتها البلدان العربية مطلع عام ٢٠١١ وسقوط عدة أنظمة عربية كـ (مصر وليبيا وتونس واليمن)، ومارافقه من عدم استقرار وحرب الأهلية كما هو الحال في سوريا في الوصول الى نتيجة من أن تجاهل إجراء عملية إصلاح شامل على المستوى السياسي والاجتماعي والأقتصادي أدت بالنتيجة الى ما وصلت إليه تلك البلدان، وبالرغم من إن منطقة الخليج العربي تختلف عن باقي البلدان العربية التي كان سوء الاوضاع الاقتصادية عاملاً مهما في اسقاط هذه الانظمة، فضلاً عن ان هذه

البلدان لم تشملها حملة الاحتجاجات عدا البحرين وبعض المظاهرات المحدودة في سلطنة عمان، بسبب المستوى الأقتصادي المرتفع والطبيعة الأجتماعية والثقافية التي تتميز بها مجتمعات الخليج، الا إن ذلك لا يعني بمنئ عن أحداث وتقلبات المطالبات بالإصلاح نتيجة حجم التحديات الداخلية والإقليمية والدولية التي جعلت من الضروري القيام بعملية إصلاح عام مع تحديث التفكير والقيم الدينية والأجتماعية كون القيم الدينية والقبلية أصبحت غير قادرة على مواكبة التحولات المجتمعية المركبة التي تمر بها المجتمعات بعد ان كانت في وقتها قادرة على ذلك عندما كانت المجتمعات التقليدية البسيطة في بداية القرن العشرين. [٩]

لذلك بدأت بلدان الخليج رؤية جديدة تقوم على معالجة المشكلات التي تعاني منها مجتمعاتها وفي مقدمته ازمة الهوية واثارها السلبية على المجتمع واستقراره فعلى سبيل المثار علمت المملكة وفق رؤية ٢٠٣٠ في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز وولي العد محمد بن سلمان عدد من الاجراءات تغيير بناء المجتمع وبناء هوية جديدة تقوم على بعدين رئيسيين:[١٠]

أولا: اعادة انتاج ثقافة جديدة تتجاوز القبيلة كمكون اجتماعي وبناء ثقافة مواطنة.

ثانيا: تعزيز روح الاعتدال وقبول الآخر من خلال الابتعاد عن التطرف الذي يمثله الفكر الوهابي وعدم طرح الاراء الفقهية التي تدعوا الى هذه القيم، وهما الاساسان الذي تم على اساسة تأسيس الدول السعودية وحصولها على الدعم من خلالها، لذلك فإن حاجة البلدان الخليجية الى فك الارتباط التاريخي بين التيارات الدينية وهذه النظم والتي عززت من خلالها قواعدها واستقرارها والبحث عن بديل يقوم على الدعم الشعبي بدل الدعم الديني إذ تمتاز هذه التيارات بالجمود في قيمها الفكرية وعدم قدرتها على

تحديث رؤيتها نتيجة تبنيها الفكر السلفي كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، والتحالف التاريخي بين الدولة والتيار الوهابي الذي دعم تأسيس المملكة، والذي يعيق أية عملية إصلاحية لاسيما بعد تنامي خطر الإرهاب.

المبحث الثاني: التحديات التي تعاني منها الهوية في الخليج

تعاني بلدان الخلج العربي تحديات كبيرة اثرت على بناء هوية وطنية في هذه البلدان ومن هذه التحديات

أولاً: التطرف :

ان التخوف الذي يهدد الدول الخليجية هو تنامي ظاهرة الإرهاب فالأيديولوجية الإسلامية المتشددة التي يتبنها أغلب رجال الدين في الخليج لاسيما المذهب الوهابي الذي يمتاز بالتشدد في الأحكام، وتبني بعض التيارات المرتبطة به فكرياً وعقائدياً الفكر الجهادي والذي يعدوه الحل الوحيد للتخلص من الظلم والهيمنة للأنظمة الفاسدة والمستبدة و والقوات الغازية لبلدان المسلمين ومنها اراضي الخليج، لذلك جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وضلوع اسامة بن لادن مع خمسة عشر من السعوديين من مجموع تسعة عشر رجلاً متورطاً في الهجوم هو داله واضحة على خطر هذا التوجه على المجتمعات الخليجية على المستوى الداخلي واثرة الكبير على نظرة ادول العالم لهذه البلدان بعدها دول موطن وداعمة للارهابيين، وبهذا الحدث الكبير جاء نتيجة استراتيجية الدعوة الى الجهاد في أفغانستان التي اطلقها رجال الدين المتشددين وانضمام المئات من الخليجيين للقتال، ليس هذا فحسب بل الشعبية الكبيرة التي تتمتع هذه التنظيمات، إذ إن مسحاً أجرته الاستخبارات السعودية لآراء متعلمين تراوحت اعمارهم بين ٢٥-٤١ سنة في اواسط تشرين الأول ٢٠٠١ ان ٩٥% من السعوديين

متعاطفين مع قضية بن لادن بل وازدادت شعبيته بين الأواسط الإسلامية المتشددة، والذي جعل بلدان الخليج لاسيما التي تتواجد فيها قواعد أمريكية عرضة للهجمات وأصبح ملحاً على بلدان الخليج القيام بعملية اصلاح شاملة تحارب التطرف. [١١]

كذلك جاءت سيطرة ما يسمى تنظيم (داعش) الارهابي على مناطق كبيرة في العراق العام ٢٠١٤ وتخوف دول الخليج ان يمتد نفوذ التنظيمات الجهادية اليها بعد الكشف عن عدد كبير من التنظيمات الارهابية وعدد من الخلايا النائمة في هذه الدول، فضلاً عن مشاركة أعداد كبيرة من مواطني هذه الدول في القتال الى جانب تنظيمات جهادية كتنظيم القاعدة ولاحقا تنظيم داعش الارهابي والذي شكل هاجساً خطيراً من عودة الجهاديين الى بلدانهم الأصلية، لذلك عملت دول الخليج بتطبيق استراتيجية من أتجاهين:[١٢]

الأتجاه الأول: القيام بمراجعات فكرية للمناهج الدراسية ومراقبة رجال الدين الذين يتبنون المنهج التكفيري والعمل على وضع برامج تعزز الاعتدال والتسامح داخل المجتمع وبين الشباب بشكل خاص.

الأتجاه الثاني: محاربة الجماعات المتطرفة (التكفيرية) والتي بدأت تهدد الأنظمة الخليجية من خلال مشاركتها في التحالف ضد الإرهاب، كذلك تصنيف بعض التنظيمات الإسلامية الاخرى المتقاطعة فكرياً معها التي التهدد أنظمة تلك الدول كالسعودية والأمارات بعدها جماعات إرهابية كجماعة الاخوان المسلمين.

لذلك عكفت بعض بلدان الخليج ومنها المملكة العربية السعودية على أنشاء مراكز لمكافحة الفكر المتطرف و تحت مسمى (اعتدال) في الرياض العام ٢٠١٧ الذي يهدف الى محاربة التطرف الفكري أعلامياً ورقمياً وترشيح مبادئ الإسلام المعتدلة.[١٣]

ثانيا: تنامي النزعة الطائفية:

يتشكل المجتمع في الخليج من عدة فئات إجتماعية مختلفة قبليا وطائفياً وتؤدي هذه التنوعات تأثيراً كبيراً على الاستقرار في هذه البلدان، ونتيجة لحرب العراق وتنامي الشعارات المذهبية في عدد من المجتمعات الخليجية لاسيما مع وجود نسبة شيعية كبيرة في البحرين وفي شرق من المملكة العربية السعودية ومطالبتهم بإصلاحات تعطيهم حرية التعبير والرأي، أما المملكة العربية السعودية التي تبنت للهوية السلفية الوهابية منذ تأسيسها، وكان التأثير السلبي للمؤسسة الدينية الرسمية وأثرها الكبير في الازمة الطائفية داخل البلد والذي انعكس على هذه الاقلية الشيعية في المملكة بمزيد من العزلة، لكن مؤسسات الدولة بدأت تتخوف من خطر التعصب الذي يسود هذه المؤسسة وإنعكاسها على زيادة التشدد في ويضعف الخطاب الديني المتسامح، لذلك بدت الحاجة ملحة للقيام بإصلاحات تعزز الاندماج المجتمعي بعيداً عن الاصطفافات الطائفية والتخلي عن هوية الدولة الطائفية واستبدالها بهوية وطنية جامعة على أساس مبدأ المواطنة .[١٤]

ثالثا: ازمة المواطنة:

لم تستطع بلدان لخليج وضع استراتيجية ناجحة لتحقيق للوحدة المجتمعية وتكوين هوية جامعة على اساس المواطنة بديلا عن الدين والقبيلة، بل جعلت مسألة الهوية مرتبطة بالأسرة الحاكمة وبالتالي فرض هوية الاقلية الحاكمة على الاغلبية المحكومة كما انحسرت الى هوية العائلة الحاكمة، وتم اهمال التأثير الكبير للثقافات المتعددة على تنوعها من ثقافات هندية وفارسية والبلدان العربية التي احتكت بالمجتمعات الخليجية نتيجة لموقعها الساحلي، كما لم تتأثر بالتحولات العالمية نتيجة التطور التكنلوجي

وتحول العالم الى قرية صغيرة وبروز مفاهيم كالمواطنة العالمية الا ان هذه المجتمعات استمرت على نفس السياسات ولم تستوعب حجم التحولات التي تجري في العلم وتتأثر بها المجتمعات من الداخل لاسيما مع الاحتكاك مع الحجم الكبير من الوافدين من البلدان التي تتصف بالديمقراطية مما جعل تحول الهوية الخليجية امر مفروغ منه سواء بقناعة النخب الحاكمة ام بغير قناعاتها.[١٥]

فعلى سبيل المثال تعد ازمة البدون أو غير محددي الجنسية في الكويت من القضايا الخطيرة على الاستقرار المجتمعي والسياسي في الكويت، لاسيما أن البدون لا يتمتعون بحق المواطنة مع أقرانهم الذين يملكون الجنسية، مما يمنعهم فرص الحصول على متطلبات الحياة الاساسية لاسيما العمل والدراسة والرعاية الصحية والملكية العقارية والسفر.

والبدون هو مصطلح يعود اصله الى اهل البادية والذين لم يحصلوا على الجنسية الكويتية بعد استقلال الكويت من السلطات البريطانية في العام ١٩٦١ ويمثل القبائل التي سكنت على الحدود بين السعودية الكويتية والحدود العراقية الكويتية وهي قبائل متنقلة لذلك لم يستطيعوا الحصول عليها او لم يطلبوها، وقد تغيرت هذه التسمية حسب القانون الكويتي في العام ١٩٧٩ فتم تسميتهم (غير كويتي) او (بدون جنسية) واخر تسمية له كانت (مقيم غير شرعي).

ترى الكويت ان البدون هم اشخاص من جنسيات مختلفة اغلبهم قدموا من جيران الكويت لاسيما العراق والسعودية جاءوا للعمل والانضمام للجيش الكويتي وسجلت وثائقهم على انهم بدون الجنسية، ان من اساب تأزم العلاقة بين البدون والحكومة الكويتية هو اتهام البدون بمساندة العراق في احداث غزو العراق للكويت العام ١٩٩٠

وهو اتهام غير صحيح مما جعل هناك احتقانا لدى هذه الفئة لاسيما وان عدد غير قليل منهم شارك مع المعارضة الكويتية في تلك المدة او خرج الى السعودية مع خروج الاسرة الحاكمة، وفي العام ٢٠٠٠ اقر مجلس الامة الكويتي تعديلا يعطي ثلث اعداد البدون الجنسية الكويتية على شرط ان يكونوا مسجلين في احصاء ١٩٦٥ واصدر امير الكويت في حينها الشيخ جابر الاحمد الصباح مرسوما بمنح الجنسية ل(٢٠٠٠) من بدون الجنسية سنويا لكن سرعان ما توقف تطبيق هذا المرسوم حتى العام ٢٠٠٧ بإقراره من قبل مجلس الامة، لكن هذا الاجراء لم يحل المشكلة،وفي عام ٢٠١٠، بدأ البدون بالاحتجاج والتظاهر؛ للمطالبة بتحقيق العدل والمساواة، ومنحهم الحقوق الإنسانية كاستخراج بيانات رسمية كشهادة ميلاد ووفاة، ومنحهم جوازات سفر للتنقل بحرية.

وبعد ما سمي أحداث الربيع العربي بدأ البدون في بداية ٢٠١١ بمظاهرات للمطالبة بحقوقهم المدنية وحل قضيتهم، الا ان هذه المظاهرات قوبلت باستعمال القوة وفي ١٨ شباط ٢٠١١القي القبض على ١٢٠ من المتظاهرين وجرح ما يقارب ٣٠، وتكررت خذه المظاهرات والمصادمات مع قوات الامن الكويتية واستعمال العنف حسب تقارير منظمة العفو والدولية واستعملت الهروات والعربات المصفحة لتفريق المتظاهرين لتفريق ٢٠٠ شخص في منطقة تيماء غرب مدينة الكويت ، وواجه المتظاهرون محاكمات على خلفية هذه التظاهرات.[١٦]

وقد حاولت الكويت أيجاد معالجات لهذه القضية عندما اعلنت في ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٤ إن بإمكان البدون الحصول على جنسية دولة جزر القمر لحل مشكلتهم لكن هذه الدعوة وجهت برفض واسع لاسيما مع أعدادهم الكبيرة التي تتراوح ما بين ٩٥ الف

الى ١١٠ الف حسب تفاوت مصادر المعلومات ويمثلون ٤% من سكان الدولة مقابل ٤٠% من الكويتيين.[١٧]

إذ محاولات إيجاد حلول جزئية لهذه الأزمة عبر شراء جنسيات من جزر القمر غير واقعية ويبقيهم مقيدين لسياسات الحكومات وقوانين الإقامة، ويعاملون كأجانب في البلدان الذي ولدو فيها، كل ذلك نتيجة عدم وجود حلول جذرية لهذه الازمة وسياسات دمج واقعية لهذه الشريحة لذلك عملية الإصلاح أصبحت ضرورية لحل هذه الأزمة.[١٨]

كذلك فسياسات أسقاط الجنسية عن المعارضين مستمرة إذ بلغ عدد من اسقطت جنسيتهم في البحرين منذ العام ٢٠١٢ الى ٢٠١٨ (٥٧٨) وترحيل (١١) شخص من المسقطة جنسيتهم خلال عامي ٢٠١٧و٢٠١٨، الى جانب حرمان المسقطة عنهم جنسيتهم من الحقوق التقاعدية أستناداً الى المرسوم الصادر العام ٢٠١٥، كذلك الحال في الكويت وإسقاط الجنسية عن عدد من المعارضين ورجال الدين وإعلاميين بحجة الحفاظ على الأمن القومي للبلاد وبلغ عدد من اسقط عنهم الجنسية (١٤٨) اعيد ل(٧) عوائل فقط.[١٩]

وعلية فان ازمة البدون في الكويت تعد ازمة خطيرة وتهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الكويت والتأخير في حلها سيؤدي الى نتائج سلبية عديدة على التماسك المجتمعي في الكويت ويزيد من الازمات التي تعاني منها الكويت لاسيما بعد تنامي النزعة الطائفية في المنطقة الى جانب النزعة القبلية وتنامي التطرف والجماعات الاصولية التي تخوف منها الكويت ودول الخليج بشكل عام .

رابعا: عدم وجود هوية موحدة تجمع البلدان الخليجية:

تعاني البلدان الخليجية من عدم وجود هوية جامعة للبلدان الخليجية نتيجة الاختلاف والتوجس والصراع على الزعامة بين هذه البلاد التي لاتزال مستمرة، فبالرغم من تأسيس مجلس التعاون الخليجي في العام ١٩٨١ من اجل توحيد البلدان الخليجية ووضع حلول للشاكل من اجل وضع اليه موحدة للتعاون واستمرار حالة عدم الاستقرار نتيجة مشاكل الحدود والتخوف من هيمنه دولة على حساب الدول الاخرى وبذلك فشل مجلس التعاون الخليجي من تحقيق هوية موحدة تجتمع حولها البلدان الخليجية ، لاسيما مع تسلم جيل من القادة الشباب الذين لا يملكون الخبرة الازمة لإدارة الصراع وما نجم عن ذلك ازمات كبيرة هددت وحدة وهوية الخليج وادخلته في محاور .[٢٠]

التحديات الاقتصادية:

بالرغم مما شهدته بلدان الخليج من نهضة اقتصادية كبيرة استطاعت من خلالها تطوير وتحديث مجتمعاتها وأصبحت من المجتمعات الغنية إلا ان الاعتماد الأحادي على النفط بنسبة يفوق ٩٠% من مواردها يجعلها عرضة لتذبذب أسعاره لاسيما مع التهديدات الإيرانية بغلق مضيق هرمز نتيجة العقوبات الأمريكية المفروضة عليها والتي تؤدي بالنتيجة إذا حصل هذا الأغلاق الى عجز ميزانيات دول الخليج والاعتماد على الاحتياطي النقدي وما يسببه ذلك من تداعيات اجتماعية و اقتصادية قد تتحول الى احتجاجات شعبية لاسيما إن أغلب الحركات في البلدان العربية مثل مصر وتونس كانت نتيجة الأزمات الاقتصادية، الى جانب الآموال التي تستنزفها البلدان الخليجية سواء في التسليح أو في الحروب الاقليمية كأزمة اليمن، أو في تعزيز أمنها تجاه التهديدات الإيرانية والذي يؤثر على خطط التنمية لدى هذه البلدان لاسيما السعودية

وخطة المملكة ٢٠٣٠ لذلك حاولت بعض هذه البلدان الافادة من الأحتياطي أو القروض كما هو الحال في قطر وأستيراد الأسلحة بقيمة ٢٠ مليار دولار بعد اندلاع الأزمة الخليجية من بريطانيا وفرنسا لوحدهما، و خصخصة بعض المشاريع كما هو الحال من طرح شركة أرامكو النفطية الى سوق الأسهم لتمويل خطط المملكة، حاولت عدة بلدان خليجية وضع خطة طموحة لتعزيز وجودها واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي ولا يقتصر ذلك على المملكة ورؤية ٢٠٣٠ بل شمل معظم البلدان الخليجية.[٢١]

لقد بات واضحا عدم قدرة بلدان الخليج العربي على توفير الرفاهية الاقتصادية لمواطني الخليج في المستقبل نتيجة تنامي عدد السكان وتناقص الاحتياطيات النفطية الى جانب ذهاب اغلب البلدان الى البحث عن مصادر اخرى غير النفط لسد الحاجة الى هذا المصدر مما يجعل هذه البلدان ترفع يدها عن الدعم المقدم للمواطنين او لفئات منهم مما سيؤدي الى عدم استقرار هذه المجتمعات وسقوط معادلة الدعم الاقتصادي مقابل السكوت عن طبيعة الخلل في النظام السياسي.[٢٢]

إن تحقيق تحديث وأصلاح وبناء ديمقراطية حقيقية في بلدان الخليج يحتاج الى وجود حلول ومقاربات تجمع الاسر الحاكمة وعموم المواطنين وأهمها:[٢٣]

أولاً: حوار وطني مفتوح بين جميع الدولة الخليجية وتشمل الجمعيات السياسية وقادة الرأي والنخب و المثقفين والناشطين والعمل على وضع خطوات ومرتكزات بعيداً عن رعاية الدول و البدأ بمناقشات جادة تضع عملية التحول في أولويات هذه البلدان.

ثانياً: إيجاد آلية مقبولة لتداول السلطة سواء من قبل الدول أو المواطنين ولعل التغيير والتعديل في الحكومات يعد حلاً مقبولاً مع ثبات الرمزية يمثلها رعاة الدولة سواء كن

الملك أو الأمير أو الشيخ أو السلطان لهذه البلدان، كما الحال في التجربة البرلمانية في الكويت كنموذج يمكن تطويره.

ثالثاً: ضمان مكانة الأسر الحاكمة وعدها راعيه لرأي عامة المواطنين والأحتكام اليها في القضايا التي تمس مصير الوطن والمواطن ضمن إسلوب التوافق السياسي من خلال دعم الانتخابات الحرة وضمان حرية المواطنين وتداول السلطة وهي خطوات التي تحتاجها الشعب يعده مصدر للسلطات.

رابعاً: إلتزام جميع الاطراف من الحاكمين والمحكومين من السلطة ومن في المعارضة بشروط العمل الديمقراطي وعدم عد الديمقراطية وسيلة للوصول للسلطة ثم الانقلاب عليها.

الخاتمة:

بالرغم من السياسات التي وضعتها بلدان الخليج لتعزيز هوية هذه البلدان الا انها تواجه تحديات كبيرة تحاول جاهدة لمعالجة هذه التحديات لاسيما مع زيادة اسباب عدم استقرار الهوية بسبب التقدم التكلنوجي وزيادة اعداد الوافدين الى هذه البلدان من عاملين في هذه البلدان او سائحين كل ذلك انعكس على ازمة الهوية في هذه البلدان وعليه فان البحث يؤكد على صحة فرضيته التني نصت على ان البلدان الخليجية لم تستطع وضع معالجات واقعية عن التحديات التي تعانيها هذه المجتمعات والتي اثرت على هوية المجتمعات في هذه البلدان مما يؤثر على عملية الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه البلدان، لذلك فان استمرار عدم وضع رؤية واضحة لمعالجة تحديات الهوية سينعكس سلبيا على استقرار هذه البلدان وبنيتها الاجتماعية.

المصادر:

١. مجموعة باحثين، الاخوان المسلمون في الخليج، ط١، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١١، ص ٨.
٢. ميثاق سالم الشامسي، تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي دروس مستقبلية ، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية التحديات والفرص، بيروت، ١٥-١٧ ايار ٢٠٠٦، ص ص ٣-٤.
٣. مجموعة باحثين، الشرق الاوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، ط١، ترجمة: عبد الواحد لؤلؤة، ركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٦، ص ٣٢٧.
٤. مارينا أوتاوي وميشيل دن، الأنظمة الحاكمة ومازق الملك في العالم العربي ومخاطر الأصلاح الهرمي، أوراق كارنيغي، سلسلة الشرق الأوسط، العدد ٨٨، كانون الأول ٢٠٠٧، ص ص ٢٤- ٢٥.
٥. مقتدر خان، التحولات العالمية من الجغرافية السياسية الى سياسة الهويات، ترجمة: شيرين فهمي، مجلة المواطنة والتعايش، مركز وطن للدراسات، بغداد، العدد٧، ايلول، ٢٠٠٨، ص ص ٢٦-٣٣.
٦. احمد عدنان، السعودية البديلة ملامح الدولة الرابعة، ط١، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢، ص ص ١٠-١٣.
٧. احمد محمد علي العوادي، الأمن الإقليمي الخليجي دراسة في الأسباب والنتائج، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

٨. بدر الأبراهيم ومحمد صادق، الحراك الشيعي في السعودية تسييس المذهب ومذهبة السياسية، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ص ٣٠١-٣٠٨.

٩. تقرير منظمة العفو الدولية، كويتيون بدون امنحوا الجنسية الان للبدون عديمي الجنسية، ايلول ،٢٠١٣، ص ص ٥-٦.

١٠. البدون في الكويت، ينظر موقع الجزيرة على شبكة الأنترنيت: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/6/2/%D8%A7%D9%84

١١. مجموعة باحثين، الثابت والمتحول ٢٠١٨التنمية في هامش الخليج، ط١، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤-١٥.

١٢. مجموعة باحثين، الثابت والمتحول ٢٠١٨التنمية في هامش الخليج، مصدر سبق ذكره، ص١٩. ص٤٠.

١٣. مجموعة باحثين، الثابت والمتحول ٢٠١٨التنمية في هامش الخليج، ط١، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨-١٩.

١٤. كلمة أمير دولة الكويت في افتتاح الدورة الثالثة للفصل التشريعي(١٥) ينظر: التلفزيون الرسمي لقناة مجلس الامة الكويتي على شبكة الأنترنيت: https://www.youtube.com/almajlistv

الهوامش

[١] مجموعة باحثين، الاخوان المسلمون في الخليج، ط١، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١١، ص ٨.

[٢] ميثاق سالم الشامسي، تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي دروس مستقبلية ، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية التحديات والفرص، بيروت، ١٥-١٧ ايار ٢٠٠٦، ص ص ٣-٤.

[٣] مجموعة باحثين، الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، ط١، منتدى المعارف و مركز الخليج لسياسات التنمية، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٩.

[٤] مجموعة باحثين، أزمة السلطة في المملكة العربية السعودية، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، العدد٣، تشرين الأول، ٢٠١٢، ص ص ٥٨-٦٢.

[٥] مجموعة باحثين، الشرق الاوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، ط١، ترجمة: عبد الواحد لؤلؤة، ركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٦، ص ٣٢٧.

[٦] علي جبلي، القبيلة والمجتمع قراءة في ادوار القبيلة السعودية المعاصرة واثرها السلبي، سلسلة اوراق سياسية، العدد ٤٢، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، ٢٠١٩ ، ص ص ١٦-١٩.

[٧] علي جبلي، المصدر نفسة ، ص ص ٤-٥.

[٨] مقتدر خان، التحولات العالمية من الجغرافية السياسية الى سياسة الهويات، ترجمة: شيرين فهمي، مجلة المواطنة والتعايش، مركز وطن للدراسات، بغداد، العدد٧، ايلول، ٢٠٠٨، ص ص ٢٦-٣٣.

[٩] احمد عدنان، السعودية البديلة ملامح الدولة الرابعة، ط١، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢، ص ص ١٠-١٣.

[١٠] علي جبلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

[١١] توماس هيغهامر ، الجهاد في السعودية قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، ط١، ترجمة: أمين الأيوبي و سعود السويدا، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٠.

[١٢] احمد محمد علي العوادي، الأمن الإقليمي الخليجي دراسة في الأسباب والنتائج، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

[١٣] مجموعة باحثين، الثابت والمتحول ٢٠١٨التنمية في هامش الخليج، ط١، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، ٢٠١٨، ص٥٢.

[١٤] بدر الأبراهيم ومحمد صادق، الحراك الشيعي في السعودية تسييس المذهب ومذهبة السياسية، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ص ٣٠١-٣٠٨.

[١٥] مجموعة باحثين، الهوية والمواطنة والطائفية في مجلس التعاون الخليجي، ورشة عمل، معهد تشام هاويس، لندن، ٢٠١٢، ص ص ٧-٨.

[١٦] تقرير منظمة العفو الدولية، كويتيون بدون امنحوا الجنسية الان للبدون عديمي الجنسية، ايلول ،٢٠١٣، ص ص ٥-٦.

[١٧] البدون في الكويت، ينظر موقع الجزيرة على شبكة الأنترنيت: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/6/2/%D8%A7%D9%84%D8%A

[١٨] مجموعة باحثين، الثابت والمتحول ٢٠١٨التنمية في هامش الخليج، ط١، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤-١٥.

[١٩] مجموعة باحثين، الثابت والمتحول ٢٠١٨التنمية في هامش الخليج، مصدر سبق ذكره، ص١٩. ص٤٠.

[٢٠] عبد الله عبد الامير ، الصراع السعودي القطري الاسباب والنتائج المحتملة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٧، ص ص ٣٩-٤٠

[٢١] مجموعة باحثين، الثابت والمتحول ٢٠١٨التنمية في هامش الخليج، ط١، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨-١٩.

[٢٢] مجموعة باحثين، الهوية والمواطنة والطائفية في مجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤-٥.

[٢٣] كلمة أمير دولة الكويت في افتتاح الدورة الثالثة للفصل التشريعي(١٥) ينظر: التلفزيون الرسمي لقناة مجلس الامة الكويتي على شبكة الأنترنيت: https://www.youtube.com/almajlistv